جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان- كلية التربية الاساسية

قسم التاريخ

التطورات الداخلية في تركيا ١٩٤٦_١٩٦٠

بحث مقدم الى مجلس كلية التربية الاساسية – جامعة ميسان وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في التربية الاساسية – قسم التاريخ

اعداد الطالبة

زهراء خزعل حاتم

بأشراف

م. هبه احمد جميل

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ۝
وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ۝﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة النجم : الآية ٣٩، ٤٠]

إقرار المشرف

اشـــهد بـــان إعـــداد البحـــث الموســـوم (التطـــورات الداخليـــة فـــي تركيـــا ١٩٤٦ – ١٩٦٠) جـــرى تحـــت إشـــرافي فـــي جامعـــة ميســـان وهـــي جـــزء مـــن متطلبـــات درجـــة البكالوريوس في التاريخ

التوقيع:

الاسم:

التاريخ:

(المشرف)

بناء على التوصيات المتوفرة ارشح هذه البحث للمناقشة

التوقيع:

الاسم:

التاريخ:

(رئيس القسم)

إقرار لجنة المناقشة

نشـهد نحـن أعضـاء لجنـة المناقشـة بأننـا اطلعنـا علـى هـذا البحـث، وقـد ناقشـنا الطالـب فـي محتوياتهـا وفيمـا لـه علاقـة بهـا، وانهـا جـديرة بـالقبول لنيـل درجـة البكـالوريوس في التاريخ.

التوقيع: التوقيع:

الاسم: الاسم:

(العضو) (العضو)

التوقيع: التوقيع:

الاسم: الاسم:

(العضو) (العضو)

التوقيع: التوقيع:

الاسم: الاسم:

(المشرف) (الرئيس)

صدقت من قبل مجلس كلية التربية الأساسية / جامعة ميسان

التوقيع:

الاسم:

التاريخ:

(العميد)

لم تكنِ الرحلةُ قصيرةً، ولا الطريقُ محفوفًا بالتسهيلات، لكنني فعلتُها...

فالحمدُ لله الذي يسّر البدايات، وبلّغنا النهايات بفضله وكرمه.

إلى من بظهوره يملأُ الأرض قسطًا وعدلًا كما مُلئت ظلمًا وجورًا...

إلى من وعد اللهُ به المستضعفين،

إلى خليفةِ الله في أرضه ووارثها،

إلى سيدنا ومولانا الإمام الحجة ابن الحسن المهدي (عجل الله فرجه الشريف).

إلى أمي الحبيبة...

إلى من جعل اللهُ الجنةَ تحت أقدامها، وسهّلت لي الشدائد بدعائها،

إلى تلك الإنسانة العظيمة التي طالما تمنت أن تقرّ عينها في يومٍ كهذا...

إلى الرجل العظيم الذي أخرج ما في داخلي، وشجّعني للوصول،

رفيق دربي وقرة عيني (زوجي).

إلى أخي...

سندي الذي لا يميل، وعضدي الذي أشتدّ به، ورفيق دربي منذ الطفولة.

إلى أخواتي...

المؤنسات الغاليات، وسكينة القلب، وقناديل الدار المضيئة،

من جعلن محبتَهن معراجًا أرقى به نحو المعالي.

الحمد لله على فرضه الشكر على عباده جزاء على جزيل نعمائه وعظيم كرمه والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين محمد(صلى الله عليه واله وسلم) رسول الانسانية وعلى اله الطيبين الطاهرين .

يسرني ويطيب لي وقد انهيت بفضل الله تعالى هذا الجهد العلمي المتواضع ان أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمشرفتي الفاضلة على دعمها وتوجيهها المستمر، وجهودها القيمة التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

واقدم شكري واحترامي للجنة المناقشة رئيسا واعضاء لما سيكون في مناقشتهم وملاحظتهم من اثراء لهذا البحث واخراجه على النحو اللائق.

وما توفيقي الا من عند الله العلي القدير انه نعم المولى والنصير

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
اقرار المشرف	ب
إقرار لجنة المناقشة	ج
الاهداء	د
الشكر والتقدير	ه
المحتويات	و
المقدمة	١-٢
التمهيد : المبحث الأول :التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٥-١٩٥٧	٣
اولاً: الحركة الكمالية وقيام الجمهورية التركية ١٩١٨ _ ١٩٢٣	٣-٥
ثانياً : النظام السياسي في العهد الجمهوري	٦-٩
ثالثاً: تركيا والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥	١٠-١١
المبحث الثاني :التعددية الحزبية في تركيا ١٩٤٦ ــ ١٩٥٠	١٢-١٩
اولاً : الاتجاه نحو الغرب ومعه تغيير شكل النظام السياسي	١٣-١٤
ثانياً: الانشقاقات السياسية و الحزبية ١٩٤٧_١٩٤٩	١٤-١٧
ثالثاً: وزارة شمس الدين كونالتاي واشتداد المعارضة ١٩٤٩_١٩٥٠	١٧-١٩
المبحث الثالث: تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٥٠ _ ١٩٥٧	٢٠-٢٩
أولاً : انتخابات عام ١٩٥٠م ووصول الحزب الديموقراطي الى الحكم	٢١-٢٤
ثانياً: السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحزب الديمقراطي الحاكم	٢٤-٢٦
ثالثاً : سياسة الحزب الديمقراطي الحاكم اتجاه المعارضة	٢٧-٢٩
المبحث الرابع : احتدام الصراع السياسي الداخلية ونهاية حكم الديمقراطيين في تركيا ١٩٥٧_١٩٦٠م	٣٠-٣٤
الخاتمة	٣٥
المصادر	٣٦-٣٧

المقدمة

شهدت تركيا خلال المدة الممتدة بين عامي ١٩٤٦-١٩٦٠ تحولات داخلية عميقة، شكلت مرحلة مفصلية في تاريخها السياسي الحديث، إذ انتقلت من نظام الحزب الواحد الذي هيمن عليه حزب الشعب الجمهوري بقيادة عصمت إينونو، إلى مرحلة التعددية الحزبية والانفتاح السياسي. وقد تجسد هذا التحول مع تأسيس الحزب الديمقراطي عام ١٩٤٦، الذي مثل تحدياً حقيقياً لهيمنة الحزب الحاكم، وأتاح لأول مرة تداولاً للسلطة عبر انتخابات عام ١٩٥٠، التي أوصلت عدنان مندريس إلى رئاسة الوزراء.

تنبع أهمية دراسة هذه الحقبة من كونها تمثل المختبر الأول للديمقراطية في تركيا، حيث تكشفت فيها جملة من الإشكاليات التي ظلت تلاحق النظام السياسي التركي لعقود لاحقة، مثل طبيعة العلاقة بين النخبة الكمالية العلمانية والقوى المحافظة، ودور المؤسسة العسكرية بصفتها حارساً للنظام، فضلاً عن التحديات الاقتصادية التي رافقت الانفتاح السياسي. كما أن هذه الفترة تقدم نموذجاً لدراسة الإخفاق المبكر للتجربة الديمقراطية الذي انتهى بانقلاب ١٩٦٠ العسكري، مما يجعلها حالة غنية بالدروس لفهم التوازنات الدقيقة بين الديمقراطية والتدخل العسكري في المنطقة.

اعتمد البحث على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة، يمكن اختيار ثلاثة منها لتحليلها بشكل خاص منها كتاب "ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا" لأحمد نوري النعيمي (١٩٩٠) يُعد هذا المصدر من أوائل الدراسات العربية المتخصصة التي ركزت مباشرة على جوهر التحول السياسي في الفترة موضوع البحث. يتميز الكتاب بتحليله العميق لجذور الانفتاح السياسي وتتبع مراحل تأسيس الأحزاب الجديدة، مما يجعله مرجعاً أساسياً لفهم ديناميكيات الصراع الحزبي في مرحلته الأولى. ومع ذلك، فإن تاريخ نشره يجعله لا يغطي تداعيات الفترة كاملة حتى انقلاب ١٩٦٠، وهنا يأتي دور المصادر

اللاحقة لتكمله وايضاً كتاب "السياسة التركية والديمقراطية: عصمت إينونو وتأسيس النظام الحزبي المتعدد (١٩٣٨-١٩٥٠)" لجون فاندريلي (٢٠١٢) حيث يقدم هذا المرجع رؤية غربية حديثة وعميقة، مركزاً على دور شخصية محورية هي عصمت إينونو في عملية الانتقال نحو الديمقراطية. تكمن قيمته في كشفه عن الكواليس الداخلية لحزب الشعب الجمهوري والتحديات التي واجهها، مستنداً إلى أرشيفات ووثائق تركية وغربية، مما يضيف عمقاً تحليلياً لفهم المرحلة التأسيسية للفترة التي يغطيها البحث وكتاب "تاريخ تركيا المعاصر" لحميد بورنسلان (٢٠٠٩): يُعتبر هذا الكتاب مسحاً تاريخياً شاملاً يضع الفترة (١٩٤٦-١٩٦٠) في سياقها الأوسع ضمن التاريخ التركي الحديث. تكمن أهميته في قدرته على الربط بين التطورات السياسية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية بأسلوب واضح، مما يساعد في فهم الجذور البعيدة للأحداث ونتائجها طويلة الأمد. إنه يوفر الخلفية السياقية اللازمة التي قد لا توفرها الدراسات شديدة التخصص.

للإحاطة بجوانب هذه الحقبة المعقدة، تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية تتناول بشكل متسلسل ومترابط أهم التطورات الداخلية حيث تناول المبحث الأول: التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٥-١٩٥٧. اما المبحث الثاني تناول التعددية الحزبية في تركيا ١٩٤٦ – ١٩٥٠ اما المبحث الثالث فقد تناول تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٥٠_ ١٩٥٧و المبحث الرابع تناول احتدام الصراع السياسي الداخلية ونهاية حكم الديمقراطيين في تركيا ١٩٥٧_١٩٦٠م

التمهيد:المبحث الأول

التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٥-١٩٥٧

اولا: الحركة الكمالية وقيام الجمهورية التركية ١٩١٨_ ١٩٢٣

بانتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وجدت الدولة العثمانية نفسها في معسكر المهزومين إلى جانب ألمانيا، فوقّعت هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول من العام نفسه، والتي فتحت الباب أمام احتلال الحلفاء لأجزاء واسعة من أراضيها. وفي ربيع عام ١٩١٩، وتحديداً في ١٥ أيار، نزلت القوات اليونانية في مدينة إزمير [١] (سميرنا) بدعم من الحلفاء، مما أشعل شرارة الغضب الوطني في الأناضول. وفي هذا السياق، برز اسم القائد العسكري مصطفى كمال الذي عُيّن مفتشاً للجيش التاسع، ووصل إلى ميناء سامسون على البحر الأسود في ١٩ أيار ١٩١٩، ليقود حركة المقاومة الوطنية التركية التي رفضت شروط الهدنة ورفعت شعار "الاستقلال التام" بديلاً عن تسويات حكومة إسطنبول [٢].

وفي ١٠ آب ١٩٢٠ وقعت حكومة إسطنبول معاهدة سيفر[٣] المهينة لتركيا ورفضت حكومة أنقرة المعاهدة رفضاً باتاً ودعت الأتراك إلى مقاومتها وعدم الرضوخ لشروط التي نصت على :- تجزئة الإمبراطورية العثمانية : منح جزء كبير من تراسا الغربية لليونان. ظلت سميرنا، على الأقل لفترة خمسة أعوام، تحت السيادة النظرية

---

(١) ازمير: وهي مدينة وميناء رئيسي يقع على ساحل بحر إيجه في غرب تركيا ، للمزيد من التفصيلات ينظر: حميد بورنسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسن عمر، المركز الثقافي العربي، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٩، ص٦٧

(٢) محمود شاكر ، تاريخ تركيا ، المطبعة الإسلامية، ط١، لبنان، ١٩٨٨، ص٤٨ .

(٣) معاهدة سيفر:وهي معاهدة السلام التي وُقعت في ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠ بين الدولة العثمانية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى والحلفاء المنتصرين، ونصت على تجزئة أراضي الدولة العثمانية واقتطاع أجزاء واسعة منها لصالح اليونان وفرنسا وإيطاليا، وإنشاء مناطق نفوذ أجنبية، وهو ما أبقى على الدولة العثمانية كياناً صورياً مقتصراً على وسط الأناضول) مع المنتصرين، وهي المعاهدة التي رفضتها الحركة الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال، واستبدلتها لاحقاً بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣. للمزيد من التفصيلات ينظر : خضير مظلوم البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، دار الكتب والوثائق ببغداد، الطبعة الاولى، العراق، بغداد، ٢٠١٦، ص٥٠

للإمبراطورية، ولكن كان من الواضح بأنها ستلحق باليونان، ووجدت فرنسا نفسها وقد حصلت على العديد من الولايات الجنوبية، وفرضت سيطرة دولية على المضائق أخيراً[١].

كانت المعاهدة تنص على إقامة دولة أرمنية ومنطقة كردية ذات حكم ذاتي، من الممكن أن تفضي إلى الاستقلال، في الفترة الأولى، كانت المقاومة لهذه السلسلة من الاحتلالات ضعيفة، وحده جيش الشرق، بقيادة الجنرال كاظم قرة بكير[٢]، كان قادراً ويراهن عليه في مقاومة نشيطة، وذلك فقط في المنطقة الحدودية مع القوقاز، تشكلت بالمقابل في معظم المناطق منظمات محلية مختلفة، لم تضم، مهما بلغت حيويتها، سوى حفنة من الوجهاء هم في الغالب من المسؤولين المحليين السابقين لحزب الاتحاد والترقي (ب. دومون). ثم، أن وصول مصطفى كمال[٣]، الذي لفت الأنظار في الدردنيل وفي سوريا أثناء الحرب العالمية، إلى الأناضول في ١٩ آب ١٩١٩، أعطى للمعارضة ناطقاً باسمها وفي الحال[٤].

قاوم مصطفى كمال احتلال القوات المتحالفة كما رفض مشروع فرض انتداب، وهو المشروع الذي كان بعض القوميين يعتبره الفرصة الوحيدة لإنقاذ الأمة التركية، في ٢٢ حزيران ١٩١٩ ، من أماسيا، أطلق مصطفى كمال نداء التمرد على حكومة اسطنبول، والذي تلقته بحرارة غالبية بيروقراطية الأقاليم الأناضولية أخيراً، أصبح مؤتمرا أرضروم وسيواس في ٢٣ تموز و ٤ أيلول ١٩١٩ المنظمان من قبل وجهاء محليين،

---

(١) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، ط١ ، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٨.

(٢) الجنرال كاظم قرة بكير :قائد عسكري تركي بارز وأحد أبطال حرب الاستقلال التركية. تولى قيادة الجيش الشرقي (الفيلق الخامس عشر) ومقره في أرضروم، وكان له دور حاسم في دعم حركة المقاومة الوطنية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك في بداياتها. بعد إعلان الجمهورية، اختلف مع أتاتورك وأسس أول حزب معارض هو "الحزب الجمهوري التقدمي" عام ١٩٢٤. للمزيد من التفصيلات ينظر: حميد بورسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٩، ص٧٧

(٣) مصطفى كمال أتاتورك: هو قائد عسكري ورجل دولة تركي، ولد عام ١٨٨١م ، اسس الجمهورية التركية عام م١٩٢٣ بعد سقوط الدولة العثمانية وقاد إصلاحات واسعة هدفت إلى تحديث تركيا وتحويلها إلى دولة علمانية حديثة للمزيد من التفصيلات ينظر: عبد الله عبد الرحمن، الرجل الصنم، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،عمان، ٢٠١٣ ، ص ١٠، ص٢٧

(٤) حميد بوزرسلان، المصدر السابق ، ص٣٩

أولى منابر المقاومة وإن كانت ضعيفة التنسيق ورسخا مكانة مصطفى كمال كزعيم سياسي فذ[١].

وتم الفصل بين السلطنة والخلافة وألغيت السلطنة في عام ١٩٢٢، ومنذ ذلك الحين فصاعدا لم يعد هناك سلطان، ولكن يتولى أمير عثماني منصب الخليفة فقط، وله سلطاته الدينية وليست له سلطة سياسية ومن خلال هذا الحل الوسط، كان مصطفى كمال يأمل في نزع سلاح العناصر الدينية المعارضة للتغيير السياسي، والإبقاء على مزايا وجود سلطة شرعية تعلو السياسة، وفي نفس الوقت يعمل على إنهاء الحكم المطلق الشخصي[٢]

ووقعت معاهدة جديدة في لوزان عام ١٩٢٣ فيها التي أعادت العزة والشرف للأرضي التركية اعترف فيها الحلفاء بقيام دولة تركيا الجديدة على أساس قومي، وكانت قد أخذت قارص من منطقة أرمينيا وأعيدت إلى تركيا، ولم تمض أشهر حتى أعلنت الجمهورية التركية ثم ألغيت الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ ونفي آل عثمان من البلاد[٣].

وقام مصطفى كمال بسلسلة من الإجراءات سميت بـ(تحديث تركيا) فاستبدل العطلة الأحد بيوم الجمعة، وقبعة الرأس الأوربية بالطربوش، وأخذ بالقانون المدني السويسري عوضاً عن مجلة الأحكام الشرعية وحذف المادة التي تنص على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، وبعد خمس سنوات استبدل بالأحرف العربية اللاتينية، ومنع الآذان باللغة العربية، وهكذا سارت تركيا شوطاً بعيداً نحو الحضارة الغربية وأبعدت عن أسس حضارتها الأصلية التي استمرت خمسة قرون[٤]

---

(١) حميد بوزرسلان، المصدر السابق ، ص٤٠ .

(٢) برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة ،ترجمة قاسم عبده قاسم ، المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى ، القاهرة، ٢٠١٦ ، ص٣١٣.

(٣) محمود شاكر، المصدر السابق، ص٤٩.

(٤) المصدر نفسه ، ص٥٠.

ثانيا : النظام السياسي في العهد الجمهوري

إن قيام الجمهورية في تركيا وانهيار مؤسسة الخلافة بوصفها مؤسسة ثيوقراطية (حكم الله" أو "الحكم الديني") كانت بمثابة النتيجة النهائية والحتمية أيضاً لتبني سلسلة من الإجراءات الخاصة بتحديث تركيا من خلال تثبيت أسس المؤسسات التركية المختلفة عن طريق التوجه نحو العلمانية في العديد من الميادين المختلفة القانونية والتعليمية والاجتماعية وغيرها أثناء المرحلة اللاحقة، التي عدت من أهم المراحل في تاريخ تركيا المعاصر، الممتدة من عام ١٩٢٤م وحتى عام ١٩٣٨ ، وبسبب خيانة العرب للإمبراطوريه العثمانية كما يعتقدون في الحرب العالمية الأولى كان الهدف الأساسي لتحديث تركيا بوجه عام هو عزل تركيا بعيداً عن دائرة الحضارة الآسيوية – العربية وتقاليدها، التي يعدها الكماليون متخلفة، واستبدالها بأمة حديثة مبنية وفق التوجهات والتقاليد الغربية وإقرار إدخال القوانين الأوربية فالتغريب هو جزء من عملية العلمنة والتحديث وحسبما يقول مصطفى كمال نفسه ((ان الصراع من أجل تحقيق الاستقلال سيبدأ الآن فقط، إنه الصراع من أجل تحقيق الحضارة الغربية)) ولهذا فإن إلغاء الخلافة يعد نقطة تحول مناسبة التأسيس نوع جديد من الحكومة، وبداية الطريق لعلمنة السياسة التركية علمنة جذرية[١]، ففي الوقت الذي تم فيه إلغاء الخلافة ألغيت وزارة الأوقاف، وتم تحويل عوائدها المالية إلى الخزانة العامة لتمويل سياسة الدولة عام ١٩٢٤، فضلاً عن إلغاء وظيفة شيخ الإسلام ودمج كافة المدارس الدينية التابعة لأشراف رجال الدين بإدارة التعليم الرسمي المسؤولة عن التعليم العام في البلاد، وبعد مرور شهر واحد فقط ألغى المجلس الوطني التركي الكبير في نيسان عام ١٩٢٤ سلطة المحاكم الشرعية في الشؤون المدنية، وأقر قانون تشكيلات المحاكم، ثم حلت طبقات الدراويش وأغلقت التكايا والزوايا الخاصة بهم، وحرمت جميع الطرق الصوفية، وقد تم تأسيس هيئتين مدنيتين لتصريف الشؤون الدينية هما لجنة الشؤون الدينية و لجنة المؤسسات الدينية[٢].

---

(١) خضير مظلوم البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، دار الكتب والوثائق ببغداد، الطبعة الاولى ، العراق_بغداد، ٢٠١٦، ص٢٥٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٦٠.

كان مصطفى كمال قد استعد للمراحل المقبلة من الصراع السياسي، وكانت أولى احتياجاته إلى آلية سياسية، كانت جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميللي[١] قد انبثقت من خلال النضال من أجل التحرر الوطنى خدمات جليلة، ولكنها مع ذلك لم تكن كافية لتلبية احتياجات بلد نال السلام والاستقلال [٢].

غادر آخر سلاطين الدولة العثمانية السلطان "محمد وحيد الدين" إسطنبول على متن سفينة حربية بريطانية في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٢٢، ليقضي بقية حياته في المنفى بإيطاليا[٣].

أصدر مصطفى كمال بياناً في جريدة حاكميت ملية ديكي كون قال فيه: "انه سيكون حزباً بأسم حزب الشعب الجمهوري (خلق برتسي وان هذا الحزب سينشأ على مبادىء جمعية الدفاع عن حكومة الاناضول والروميلي)". وعلى هذا الاساس فقد وجه مصطفى كمال نداءه الى المثقفين في البلاد ان يدلوا بما يرونه مفيداً في هذا الموضوع ،وقد نشأ حزب الشعب في عام ١٩٢٢، ليحل محل جمعية الدفاع عن الحقوق والتي كانت أداة في تنظيم المقاومة ضد الغزو الاجنبي ،أعلن مصطفى كمال في ٨ نيسان عام ١٩٢٣ نصوص مبادئه التسع إذ ارست هذه المبادىء البرنامج الانتخابي العام والذي خطط لانتخاب المجلس الوطني التركي الكبير من قبل حزب الشعب، وتعد هذه المبادىء انعكاساً لشعار القومية الشعبية والالتزام الاساسي لاعادة تنظيم السياسة الداخلية واساساً لممارسة التشريع والاصلاحات الادارية ، ان المبادىء التسع اصبحت بمثابة شعار حزب مصطفى كمال حيث وصف الاخير هذا الحزب: ممثلاً لطبقات

---

(١) تنظيم وطني سياسي تأسس عام ١٩١٨ بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وكان هدفه الأساسي الدفاع عن أراضي الأناضول والروميللي (تراقيا) ضد الاحتلال الأجنبي والحفاظ على وحدة الأراضي التركية.للمزيد من التفصيلات ينظر: الموسوعة البريطانية. (بدون تاريخ). جمعيات الدفاع عن الحقوق (Associations for the Defense of Rights).
https://www.britannica.com/topic/Associations-for-the-Defense-of-Rights

(٢) برنارد لويس، المصدر السابق، ص ٣١٥.

(٣) قدير مصر أوغلو، السلطان المظلوم وحيد الدين، دار السبيل للنشر، ط١ ، الأردن، ٢٠١١ ، ص٢٢٨.

الشعب على اختلاف طوائفه ونزعاته والتي لزم عليها الوحدة بغية خدمة مصلحة الوطن والمصلحة العامة[١] .

وكان أول عمل سياسي كبير للمجلس الجديد التصديق على معاهدة لوزان في ٢٣ آب من عام ١٩٢٣، وتأمين الوضع الدولي الجديد في تركيا ، في ٢ أكتوبر غادرت آخر الوحدات العسكرية للحلفاء إسطنبول[٢].

وفي ٦ تشرين الأول زحفت القوات التركية تحت قيادة شكرى نائلى باشا، واتجهت نحو المدينة الإمبراطورية إسطنبول، حيث استقبلوا استقبالا غير لائق، كما توفى الداماد محمد عادل فريد باشا في اليوم نفسه في مدينة نيقية، في ذلك الحين واجهت حكومة أنقرة قرارًا ذا أهمية أساسية، لم يتأخر الرد عليه طويلا، فقد أجرى عصمت اينونو[٣] في اجتماعه مع حزب الشعب، ٩ تشرين الأول ١٩٢٢، تعديلاً دستوريا متمثلاً في أن تكون أنقرة مقر حكومة الدولة التركية، وبعد أربعة أيام قرر المجلس اعتماده رسميا، كان معنى القرار انفصالاً جديدا عن الماضي، وتكملة منطقية لإلغاء السلطنة. لقد رحل السلطان [٤] ،

كان نشاط مصطفى كمال الدبلوماسي يقوم كالعادة على إحداث انقسام في صفوف الحلفاء. والتسوية على قضية الموصل يمكن أن ترضي بريطانيا. ويكون من الأسهل بعد ذلك مقاومة المطالب الاقتصادية للفرنسيين والإيطاليين، وقد أصرت تركيا في وقت سابق على إدخال السوفيت في المفاوضات بشأن المضائق، لذا كان على الحلفاء أن يأخذوا في الحسبان إمكانية أن تتحالف تركيا مع السوفيت، في حال تعرضها

---

(١) احمد النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠١١ ، ص٢١١.
(٢) برنارد لوس، المصدر السابق، ص ٣١٥.
(٣) عصمت اينونو :هو ثاني رئيس لجمهورية تركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك، وقاد البلاد بين ١٩٣٨ و١٩٥٠ ، يُعدّ من أبرز قادة حرب الاستقلال التركية وأحد مؤسسي الدولة الحديثة، ولعب دورًا مهمًا في ترسيخ النظام الجمهوري للمزيد من التفصيلات ينظر:(عبد الله عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٤٦).
(٤) برنارد لويس، المصدر السابق، ص٣١٦.

لضغط شديد، وتحرم الدول التي ليس لديها سواحل على البحر الأسود من حرية الملاحة الكاملة في المضائق[١].

سعى مصطفى كمال إلى إقامة توازن بالاستعانة بروسيا ضد الحلفاء، وببريطانيا ضد فرنسا، بل حتى ببلغاريا ضد اليونان، وذلك تجاوز كثيراً قدرة المنتقدين في الجمعية على الفهم، وهؤلاء يعتمدون في موقفهم على الميثاق الملي ألم يدخل الميثاق الموصل في تركيا ألم يطالب بإجراء استفتاء في تراقيا الغربية إذا على الجمعية التي أقرت الميثاق أن تجيز أي ابتعاد عنه، بل تجاوز النواب ذلك، وذكروا المطالبة بالجزر اليونانية في بحر إيجة والحصول على تعويض من بريطانيا لأنها لم تسلم السفن الحربية إلى الدولة العثمانية عشية الحرب العالمية الثانية [٢].

في ٥ حزيران ١٩٢٦، اضطرت تركيا لعقد معاهدة بينها وبين كل من بريطانيا والعراق، اعترفت تركيا بموجبها بالتخلي عن منطقة الموصل والتنازل عن ادعاءاتها بها لتصبح جزءاً من الأراضي العراقية مقابل منحها ١٠٪ من عائدات النفط المستخرج من تلك المنطقة ولمدة (٢٥) عاماً وإقامة علاقات حسن جوار بين العراق وتركيا، نتيجة لقرار عصبة الأمم بشأن الموصل الصادر في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥[٣].

سارعت تركيا بعد يوم واحد فقط على صدور القرار لعقد معاهدة للصداقة وعدم الاعتداء مع الاتحاد السوفيتي، تضمنت حياد كل منهما في حالة تعرض أحداهما للاعتداء من طرف ثالث، وحصلت تركيا بموجبها على مكاسب اقتصادية تمثلت بقرض سوفيتي لتركيا مقداره (٨) ملايين دولار لتطوير الصناعة فيها وتزويدها بالخبراء السوفيت لتنفيذ مشروع السنوات الخمس للتصنيع، فضلاً عما حققته من اطمئنان على سلامة حدودها الشرقية[٤].

---

(١) اندرو مانجو، أتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة، ترجمة عمر سعيد الأيوبي ، أبو ظبي دار الثقافة والسياحة، الطبعة الرابعة ،٢٠١٨ ، ص٤٠٥.
(٢) اندرو مانجو، المصدر السابق، ص٤٠٦.
(٣) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق ، ص٢٥٧.
(٤) المصدر نفسه ، ص٢٥٨.

ثالثاً: تركيا والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥.

اعلنت تركيا حيادها في الحرب العالمية الثانية وسعت منذ البداية في عام ١٩٣٩ الى اغلاق المضايق بوجه السفن الحربية الأجنبية التزاما منها بالمادتين ٢٠ ، ٢١ من ميثاق مونترو[١] ولا سيما بعد التهديدات السوفيتية لها المتعلقة بتعديل هذا الميثاق وإقامة قواعد عسكرية على البحر المتوسط. إذ أن السوفيت في هذه المرحلة خرجوا منتصرين من الحرب، بعد أن سيطروا على جل مناطق أوربا الشرقية[٢].

ولغرض ابعاد البلاد عن خطر الحرب ارغمت الحكومة التركية على التدخل بشكل جدي في كل اوجه الحياة التركية فأصدرت قانونا جديدا حمل اسم قانون الدفاع الوطني (قانون حماية الأمة) في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ الذي منح الحكومة سلطات استثنائية واسعة للسيطرة على الأوضاع الداخلية ودرء الخطر الخارجي عن تركيا بالعمل على اقامة جيش قوي وتحويل اقتصاد البلاد الى اقتصاد حرب من خلال فرض السيطرة على الأسعار وتجهيز البضائع للسوق والتشغيل القسري في المناجم، ووجهت الحكومة التركية الصناعة اتجاهاً يخدم متطلبات الحرب، لذا أصدرت قانون السيطرة على المشاريع الخاصة بإنتاج السلاح والذخيرة الحربية، إلا أن الإنتاج الصناعي في تركيا المدني منه والعسكري، شهد تذبذبا واضحاً كماً ونوعاً في ظل ظروف الحرب، بسبب حاجة الصناعة التركية الى تقنيات ومكائن أنتاجية وقطع غيار، كانت تستوردها من الخارج ، وتغيرت ظروف الأستيراد أثناء الحرب[٣] ،لم يكن بوسع تركيا، ذات الموقع الإستراتيجي المتميز، أن تبقى بعيدة عن مناورات الدول الكبرى عشية الحرب العالمية الثانية وفي سنواتها ، إذا أخذنا بنظر الاعتبار وزنها الدولي المتميز للغاية آنذاك[٤].

---

(١) تفاقية دولية وُقِّعت سنة ١٩٣٦، نظّمت المرور في مضيقي البوسفور والدردنيل، ومنحت تركيا السيطرة عليهما، مع ضمان حرية مرور السفن التجارية وفرض قيود على السفن الحربية، خاصة لدول غير مطلة على البحر الأسودللمزيد من التفصيلات ينظر: الموسوعة البريطانية. (بدون تاريخ). اتفاقية مونترو (Montreux Convention).
https://www.britannica.com/event/Montreux-Convention

(٢) أحمد نوري النعيمي ، العلاقات العربية التركية ، دار أمجد للنشر، الطبعة الاولى، الأردن، ٢٠١٧ ، ص٧.

(٣) كريم مطر الزبيدي، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين، جعفر العصامي للطبع والتجليد الفني، بيروت، الطبعة الاولى ، ٢٠٢٠، ص١١٨.

(٤) احمد عبد القادر جمال، من مشكلات الشرق الأوسط، دار النشر مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٥٠٤.

اتبعت تركيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية سياسة واضحة، فكانت تنتقل بين الخنادق بسرعة، فعلى الرغم من حرصها على الالتزام بموقف الحياد ألا أن التقارب الألماني – السوفيتي وعقد ميثاق التحالف بينهما في ٢٣ آب عام ١٩٣٩ آثار قلقاً تركياً كبيراً وصدمة عنيفة لقادتها[١]الأمر الذي دفع وزير خارجيتها للتوجه إلى موسكو في نهاية أيلول عام ١٩٣٩ لعقد اتفاقية جديدة مع الاتحاد السوفيتي تؤكد تأييد السوفيت للحدود الدولية في منطقة البحر الأسود، وتحترم استقلال تركيا وسلامة أراضيها، وتسهل الطريق لقيام تحالف ثلاثي يتضمن تركيا وبريطانيا وفرنسا، ولكن السوفيت حرصوا على مقاومة أي مبادرة تركية تؤدي إلى تطويق حليفتها ألمانيا من جهة البلقان والبحر الأسود، وطالبوا بإغلاق المضايق التركية بوجه السفن الحربية البريطانية والفرنسية، وعقد اتفاقية للتعاون وحسن الجوار بين تركيا والاتحاد السوفيتي[٢].

ومع أن تركيا رفضت اقتراح السوفيت الأول بوصفه خرقاً لاتفاقية مونترو ، أما بخصوص الاقتراح الثاني، فقد حاولت تركيا التوفيق بين صداقة الغرب ومعارضة الاتحاد السوفيتي وكانت على استعداد لجعل التحالف المقترح مع بريطانيا وفرنسا يستبعد أي أعمال مشتركة ضد روسيا، إلا أن المفاوضات فشلت بهذا الصدد [٣] .

بالمقابل إن علاقات تركيا مع كل من بريطانيا وفرنسا شهدت تقدماً مطرداً انتهى إلى عقد معاهدة ثلاثية بين بريطانية وفرنسية وتركيا في ١٩ تشرين الأول ١٩٣٩ استهدفت من حيث الأساس، استمالة تركيا إلى صفوف الدول الحليفة مع اندلاع أولى شرارات الحرب العالمية الثانية في الساحة الأوربية، تضمنت تقديم المساعدة التركية لبريطانيا وفرنسا ضد أي عدوان من أية دولة أوربية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمس مصالح الدولتين(بريطانيا وفرنسا)، مقابل أن يقدما مساعدتهما الفورية لتركيا إذا تعرضت لعدوان من أية دولة أوربية، أو إذا تورطت بحرب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن حصول تركيا على قروض مالية بريطانية وفرنسية بمبلغ (٤٣,٥) مليون باوند استرليني لأغراض التسليح وحل المشاكل الاقتصادية في البلاد [٤].

---

(١) احمد عبد القادر الجمال ، المصدر السابق، ص٥٠٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٥٠٥.
(٣) المصدر نفسه ، ص٥٠٦.
(٤) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٢٨٤.

المبحث الثاني :

التعددية الحزبية في تركيا ١٩٤٦ – ١٩٥٠

المبحث الثاني :التعددية الحزبية في تركيا ١٩٤٦ – ١٩٥٠

اولاً : الاتجاه نحو الغرب ومعه تغيير شكل النظام السياسي

أن الاتجاه نحو الغرب بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لذلك فإن الاتجاه الجديد في السياسة الخارجية يتطلع إلى الجمع بين اتجاهي الشرق والغرب في آن واحد، ضمن تحالفات مرنة، وقادرة على إحداث التوازن بما يخدم المصالح القومية[١].

جاء إعلان مبدأ ترومان في ١٢ آذار ١٩٤٧، الذي تعهدت بموجبه الولايات المتحدة بالدفاع عن تركيا واليونان ضد التهديدات السوفيتية. وتبع ذلك انضمام تركيا إلى خطة مارشال في تموز ١٩٤٨، مما فتح الباب أمامها لتلقي المعونات الاقتصادية الأمريكية. وفي عام ١٩٤٩، انضمت تركيا إلى مجلس أوروبا، في خطوة أكدت توجهها نحو التكتلات الغربية. [٢].

في عام ١٩٤٩ ، انضمت تركيا إلى مجلس أوروبا وأظهرت أولى علامات التحالف مع واشنطن شكلت تركيا واحدة من المراكز الحساسة لعقيدة ترومان وخطة مارشال[٣]، التي أقرت في تموز ١٩٤٨ ، وشملت أيضاً هذا البلد، الحكومة الديمقراطية، المعجبة بـ «النموذج الأمريكي، والراغبة في جعل تركيا أمريكا مصغرة اتبعت هذه السياسة. وسرعان ما غدت البلاد، مع الألمانيتين الغربية والشرقية ، الجبهة المتقدمة لـ «الحرب الباردة»[٤].

---

(١) عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الاتجاهات التحالفات المرنة سياسة القوة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،لبنان _بيروت، ط١، ٢٠٢١ ، ص١٧٣.

(٢) حميد بوزرسلان، المصدر السابق، ص٧٦.

(٣) حطة مارشال:وهي مبادرة أمريكية أُطلقت في نيسان/أبريل ١٩٤٨ خلال إدارة الرئيس هاري ترومان، وسُميت باسم وزير خارجيته الجنرال جورج مارشال. هدفت الخطة إلى تقديم مساعدات مالية واقتصادية ضخمة لإعادة إعمار الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وضخت نحو ١٣ مليار دولار في اقتصادات أوروبا الغربية. مثلت الخطة أداة رئيسية في استراتيجية الاحتواء الأمريكية لمنع انتشار النفوذ السوفيتي، وشملت تركيا التي تلقت مساعدات بموجبها. للمزيد من التفصيلات ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٩٠،

(٤) حميد بوزرسلان، المصدر السابق، ص٧٥

كما اتبعت سياسة التقارب مع الغرب في الميدان الاقتصادي أيضاً، حيث أصبحت تركيا عضواً في البنك الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي منذ تأسيس هذه المؤسسات. استطاعت أنقره أن تستفيد من قروض مباشرة وغير مباشرة، منحت غالباً بسخاء، وكذلك من الرساميل الخارجية التي، مع أنها ظلت متواضعة، ساهمت في الحيوية الاقتصادية للبلاد. وخلال عقود، غدت تركيا، مع إسرائيل، البلد الوحيد الصناعي فعلياً في منطقة الشرق الأوسط [١].

وهكذا فإن مصطفى كمال كان يحرص في كل خطواته لتأسيس دولة قومية تركية تكون بديلة للخلافة الإسلامية، وتكون هذه الدولة حديثة وعصرية ترتقى إلى مصاف الدول الغربية المتقدمة[٢] .

ثانياً: الانشقاقات السياسية و الحزبية ١٩٤٧_١٩٤٩ :-

شهد شهر أيار من عام ١٩٤٥ نهاية نظام الزعيم القومي والحزب الواحد، كانت هزيمة إيطاليا الفاشية قد حطمت مشروع إقامة قطب ثالث العالم غير ديمقراطي، وكانت هزيمة ألمانيا، للمرة الثانية خلال خمسة وعشرين عاماً، قد قضت على أحلام الإمبراطورية الطورانية، وأعلنت نهاية نظام الحزب الواحد[٣].

كان عصمت إينونو أكثر إلحاحاً على أن يأخذ مكانه في العالم الجديد الذي انبثق عن الحرب وأن يشترك في المعسكر الغربي، لا سيما وأن موسكو لم تخف رغبتها في أن تدفع تركيا ثمن تعاونها مع ألمانيا وطالبت بالتخلي عن الأقاليم الشرقية الثلاثة من الأناضول كشرط للسلام [٤] .

---

(١) المصدر نفسه ، ص٧٨.
(٢) المصدر نفسه ، ص٢٠.
(٣) حميد بوزرسلان، المصدر السابق، ص ٧٢ .
(٤) المصدر نفسه، ص ٧٤.

خضعت الأوساط الحاكمة في تركيا إلى الأمر الواقع الجديد وأبدت بعض التنازلات، ففي حزيران عام ١٩٤٥ أعلنت السلطة عن انتخابات حرة للمجلس الوطني التركي الكبير وأبدت رغبتها التامة بالسماح للأحزاب السياسية والنقابات بالتنظيم وممارسة العمل السياسي العلني، وقد تزامن ذلك مع صدور بعض الجرائد والمجلات ذات الصبغة الديمقراطية، الأمر الذي ولد تيارات سياسية متصارعة داخل صفوف حزب الشعب الجمهوري نفسه استغلت حالة الاستياء الشعبي من سياسة الحزب الواحد للمطالبة بالعديد من المطالب التي تعلقت بقيام الدولة بتنفيذ مبدأ السيادة الوطنية بشكل تام كما ورد في الدستور عام ١٩٢٤ والعمل على تغيير منهاج الحزب عن طريق ممارسة العمل الحزبي طبقاً لمبادئ الديمقراطية، واجراء انتخابات حرة[١].

إلا إن مؤتمر الحزب الحاكم لم يرفض مطالب المعارضين حسب بل طرد ثلاثة أعضاء بارزين من حزب الشعب الجمهوري هم كل من، رفيق كورالتان، ومالك الأرض وعدنان مندريس[٢]وفؤاد كوبرولو، واستقالة رجل الأعمال المصرفي جلال بايار[٣] في الأول من كانون الأول ١٩٤٥ وهذا ما أكد الشكوك التي تناقلتها الصحافة التركية حول قرب قيام جلال بايار وأصدقائه بتشكيل حزب للمعارضة، الذي أعلن عن تأسيسه فعلاً باسم " الحزب الديمقراطي" في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦[٤].

في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٤٦، تأسس حزب جديد بقيادة جلال بايار، خليفة إينونو كرئيس وزراء في عهد مصطفى كمال أتاتورك، وعدنان مندريس وقد سمي بالحزب الديمقراطي، فقدم إينونو لقبه كزعيم قومي، وألغيت هيئات الحزب الدولة التي

---

(١) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٢٩١.

(٢) وعدنان مندريس :ولد في أيدين في عام ١٨٩٩م ـ وتوفي في بورصة في ١٩٦١م كان رئيساً لوزراء تركيا في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٦٠م وهو سياسي تركي، ورجل دولة وحقوقي، وهو من مؤسسي حزب الديمقراطية رابع حزب معارض ينشأ بصفة قانونية في تركيا في عام ١٩٤٦ للمزيد من التفصيلات ينظر: محمد صادق تركيا من أتاتورك إلى أردوغان، محمد العربي للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٦٦.

(٣) ولد عام ١٨٨٣م وتوفي عام ١٩٨٦م بدأ حياته السياسية في عهد مصطفى كمال أتاتورك، وتولى عدة مناصب منها رئاسة الوزراء عام ١٩٣٧. أُطيح به من الحكم بعد انقلاب ١٩٦٠ في تركيا وحُكم عليه بالسجن، قبل أن يُفرج عنه لاحقاً بعفو صحي(محمود شاكر، تاريخ تركيا المعاصر ، المكتب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص ٩٠).

(٤) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٢٩١

كانت تفرض ولاة المقاطعات وأيضاً رؤساء الفروع المحلية للحزب، أُجريت أول انتخابات تعددية في السنة ذاتها، لم تكن حرة تماماً، ولكنها شهدت، في بعض المقاطعات على الأقل، نهاية التصويت العلني والفرز السري، لم تسفر عن الإتيان ببديل، ولكنها هزت أركان النظام، وسجل ١٤ أيار ١٩٥٠ انتصار الحزب الجديد، الذي فاز بالانتخابات بنسبة ٥٣٪ من الأصوات [١] .

وفي السياق نفسه فإن حزب النهضة القومي كان قد سبق الحزب الديمقراطي في التأسيس عندما قدم نوري دمبراغ، فضلاً عن مجموعة من القوميين الأتراك من ذوي الاتجاهات الدينية طلبهم للحكومة التركية في ٦ تموز ١٩٥٤ للموافقة على تأسيس حزب سياسي لمحاولة أولى للقيام بدور المعارضة، مؤكداً على الانتخابات المباشرة وانتخاب رئيس الجمهورية في استفتاء شعبي، وطالب بنظام الاقتصاد الحر، والحد من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج[٢].

أما في السياسة الخارجية فقد دعا إلى تقوية علاقات تركيا مع الأقطار الإسلامية والدول المجاورة لها، والحد من ارتباطات تركيا بالغرب، لذلك يعد هذا الحزب من أوائل أحزاب المعارضة التي شكلت بصورة رسمية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا إن هذا الحزب لم يؤد عملا فاعلاً على الساحة السياسية التركية[٣].

وفي تركيا نفسها، كانت هناك أصوات ضد الرئيس، بما في ذلك وسط الحزب – الدولة؛ فقرر عصمت إينونو، السماح بتشكيل أحزاب معارضة. وتشير كل الدلائل إلى أنه قد فهم التعددية الحزبية على أنها صيغة من المعارضة المسيطر عليها والتي،

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٧٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٢٩٢ .
(٣) المصدر نفسه، ص٢٩٣.

على غرار الحزب الليبرالي في ظل حكم مصطفى كمال، يمكن أن تحل في الوقت المناسب، ولكن الأمور ستتطور بشكل مختلف[١].

ثالثاً: وزارة شمس الدين كونالتاي واشتداد المعارضة ١٩٢٥_١٩٥٠

لم تشهد الساحة السياسية في الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام ١٩٢٣ أحزابا سياسية تمارس العملية السياسية والمنافسة الديمقراطية. فبينما واصل حزب الشعب الجمهوري عمله السياسي باعتباره الحزب الأوحد، استمر أيضًا تغلغل ذوي الأصول العسكرية داخل إدارة الدولة ومؤسساتها وأمانات الحزب وشعبه[٢]، وفي السياق نفسه أعلن الحزب في مؤتمره عام ١٩٣١ أن مبادئ الحزب الرئيسية هي ذاتها مبادئ الجمهورية الستة: الجمهورية والقومية والانقلابية والدولتية والعلمانية والشعبية، وهي المبادئ التي دخلت الدستور التركي بعد ذلك. أما في مؤتمر الحزب عام ١٩٣٥ فقد تقرر تعيين الأمين العام للحزب وزيرا للداخلية، وأن يتولى ولاة المحافظات تنظيمات الحزب الموجودة بالمحافظات، وتكليف الإدارات التفتيشية للحزب بالمناطق بإدارة شئون الحزب والحكومة على حد سواء، ثم اعتبار كل الشعب أعضاء بالحزب [٣]

في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٤٩ تم تأليف حكومة جديدة برئاسة شمس الدين كونالتاي، ونماد إنزيم نائباً للرئيس ونور الله أسعد سومر وزير الدولة وفؤاد سر من وزير للعدل وحسني مبارك وزيراً للدفاع وأمين ارنزكيل وزيراً للداخلية ونجم الدين صادق وزيراً للخارجية، في سياق محاولات النظام الحاكم لتخفيف توتر المعارضة وإدارة التحولات داخل حزب الشعب الجمهوري الحاكم، وهذه الفترة شهدت تزايد نشاط المعارضة بعد سنوات من حكم الحزب الواحد، وكان هناك ضغط متصاعد من

---

(١) حميد بوزرسلان، المصدر السابق، ص ٧٠.
(٢) طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص٥٨.
(٣) المصدر نفسه ، ص٥٩.

الجماهير وقوى سياسية داعمة لتوسيع التعددية الحزبية وتحقيق إصلاحات سياسية حقيقية، لا مجرد تغييرات شكلية.[١].

قامت الحكومة الجديدة برئاسة شمس الدين كوناتالي[٢]، الذي أعلن في خطاب له أمام المجلس الوطني في جلسة الثقة أن : على تركيا أن تتخذ من الأنظمة الديمقراطية الغربية نموذجاً لها. وأن حرية الاعتقاد السياسي مقدسة[٣] .

كما ضمت الحكومة الجديدة كل من نماد إنزيم نائباً للرئيس ونور الله أسعد سومر وزير الدولة وفؤاد سر من وزير للعدل وحسني مبارك وزيراً للدفاع وأمين ارنزكيل وزيراً للداخلية ونجم الدين صادق وزيراً للخارجية،

كما أن تركيا دخلت مرحلة جديدة اعتبارًا من عام ١٩٣٩ حتى ١٩٥٠، تشكلت هذه المرحلة وفقا لمتغيرات النظام العالمي، وكذلك استجابة المطالب الداخل بالتغيير والإصلاح، وكان لكلا العاملين تأثيره المباشر وغير المباشر على القوات المسلحة التركية وما طرأ على وضعيتها القانونية من التغيير، وهو ما دفع في النهاية إلى تشكيل منظمات سرية عسكرية استهدفت التغيير في الأساس، وجعلت الإطاحة بحكومة حزب الشعب الجمهوري وسيلتها إلى ذلك[٤].

كانت بداية الحرب العالمية الثانية تعني بالنسبة لتركيا أن تكون على أهبة الاستعداد لخوض الحرب في أي لحظة، وهو ما جر على تركيا عديدا من الأزمات السياسية والاقتصادية داخلها رغم عدم خوضها الحرب، ومع بدء الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول عام ١٩٣٩ ، بدأت تركيا أيضًا مرحلة جديدة برز فيها

---

(١) جون فاندرليبي، السياسة التركية والديمقراطية: عصمت إينونو وتأسيس النظام الحزبي المتعدد ١٩٣٨_١٩٥٠م ، دار نشر ولاية نيويورك، امريكا ،ط١، ٢٠١٢ ، ص٤٠.

(٢) شمس الدين كوناتالي: وهو سياسي ومؤرخ وأكاديمي تركي عرف بكونه عميد لكلية الإلهيات ورئيس للجمعية التاريخية التركية لمدة ٢٠ عام وتأثر بأفكار كوك آلي متوجهاً توجهاً قومياً للمزيد من التفصيلات ينظر:http://ar.Wikipedia.org

(٣) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك إلى أربكان، دار الشروق ،ط١، ١٩٩٩ ، ص٩٧.

(٤) طارق عبد الجليل، المصدر السابق، ص٦٣.

اهتمام الجيش بالقضايا السياسية والتفاعل معها، فقد كان المستوى التعليمي للضباط الأتراك في حالة متدهورة للغاية مقارنة بالجيوش الأوروبية الأخرى، ويمكن القول إن ذلك كان في مقدمة الأسباب التي أدت إلى اهتزاز ثقة الضباط بالقيادات العسكرية وإدارة الدولة[١].

كان ذلك الجيش يشبه المخلوقات الهزيلة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وكان محروما من القيام بأي تحرك عسكري أو مناورات تدريبية؛ إذ كانت أسلحته ومركباته قليلة وقديمة متخلفة عن متطلبات الحرب الحديثة. فعلى سبيل المثال، كانت بنادق المشاة قديمة ترجع إلى عام ١٨٩٨، وكانت أسلحة الجيش أشبه بمتحف حربي ،وكان لعدم تأهيل هيئة القيادة العليا وإدارة الدولة للجيش بشكل جيد، وكذلك الصعوبات التي واجهها الجيش خلال الحرب – أثره البالغ في توجه صغار الضباط نحو تشكيل جبهة معارضة ضد إدارة إينونو وجاقماق، ومن ثم أخذت التنظيمات السرية تتشكل داخل الجيش. وخلال المدة ما بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٥٠ أعيد تشكيل خريطة العالم، وتغيرت مناطق النفوذ والقوة، وعاشت تركيا أيضًا خلال تلك الأعوام مرحلة تكاثفت فيها التغيرات السياسية الداخلية والخارجية وانعكست تلك التغيرات بدورها على القوات المسلحة التركية فغيرت في بنيتها ووضعيتها داخل النظام [٢].

وخلال ١٩٤٩_١٩٥٠ عمل البرلمان التركي على إصلاحات انتخابية وقانونية بتأثير الضغوط المعارضة، سعيًا لإضفاء مزيد من الشفافية والتمثيل في العملية السياسية، وهو ما ظهر في قانون انتخابات النواب عام ١٩٥٠ الذي تمَّ إقراره بهدف تحسين قواعد العملية الانتخابية[٣].

---

(١) طارق عبد الجليل، المصدر السابق ، ص٦٤

(٢) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٣) جون فاندرليبي، المصدر السابق، ص٤١.

المبحث الثالث

تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٥٠_ ١٩٥٧

المبحث الثالث: تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٥٠_ ١٩٥٧

أولاً : انتخابات عام ١٩٥٠م ووصول الحزب الديموقراطي الى الحكم

منذ أن وضعت الحرب العالمية أوزارها تأكد وبشكل قاطع انتهاء النظام السياسي ذي الحزب الواحد في تركيا عملياً بعد أن اتجهت الحكومة التركية إلى تعديل الدستور بما يتماشى مع نظام تعدد الأحزاب السياسية وإعداد مشروع قانون جديد للانتخابات[١].

وفي البداية، بدا الحزب الديمقراطي كما لو كان حزباً تحت سيطرة النظام، فالحزب أقر المبادئ الست للأتاتوركية، ولكن قادته أرادوا إعادة تفسير تلك المبادئ وفق الظروف الجديدة، وأن هدفهم – كما قالوا – هو تقدم الديمقراطية، تدريجيا استقطب الحزب الديمقراطي أعداداً متزايدة وأصبح يمثل تعبيراً عن الرغبة الشعبية العارمة في التغيير، وقبل أن يتعاظم نفوذ الحزب الديمقراطي ويستفحل خطره، قرر زعماء الحزب الجمهوري تقديم موعد الانتخابات النيابية التي كان مقرراً إجراؤها في عام ١٩٤٧ ، لإجرائها في ٢١ من تموز عام ١٩٤٦ [٢].

اشتد الصراع السياسي عشية الانتخابات بين الحزبين، حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي المعارض، وكانت الدعايات الانتخابية موجهة لكل فئات الشعب، ووعود الحزبين كان لها دور كبير وفي مقدمة ذلك العمل على توفير المكائن والقروض والتسهيلات للفلاحين وتوزيع الأراضي الزراعية عليهم خصوصاً على من لا يملك منهم، بإعطائهم الأراضي التركية المتروكة العائدة للدولة، والغاء الضرائب وتعديلها وتحسين الظروف المعيشية للفقراء[٣].

---

(١) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٢٩٨.
(٢) رضا هلال، المصدر السابق، ص ٩٥.
(٣) كريم مطر الزبيدي، المصدر السابق، ص١٤٣.

فضلاً عن اجراء تعديلات كبيرة في المجالات الاقتصادية والمالية، ووعد الحزب الديموقراطي الناخبين أنه في حال فوزه سيعمل على ايقاف السياسات الإرهابية للدولة وضمان الحقوق الدستورية للمواطن، وإصدار العفو عن السجناء السياسيين وانتهاج سياسة حرية المعتقد الديني[١].

وأسفرت تلك الانتخابات عن فوز ٦١ نائبا عن الحزب الديمقراطي. صحيح ان حزب الشعب الجمهوري هو الذي فاز بالأغلبية، إلا أن الحزب الديمقراطي أصبح الحزب الثاني في تركيا، وبالتالي، فقد قضى على هيمنة الحزب الواحد الذي حكم البلاد منذ قيام الجمهورية في عام ١٩٢٤ وفي آب عام ١٩٤٦ ، ألف حزب الشعب الجمهوري حكومة جديدة برئاسة رجب بكير، الذي حاول أن يلجم شعبية الحزب الديمقراطي، بإصدار قوانين لتقييد الصحافة والتضييق على زعماء ونواب الحزب الديمقراطي. إلا أن حكومة رجب بكير، سرعان ما استقالت تحت ضغط المعارضة المتزايدة وانضمام ٤٧ نائباً جديداً للحزب الديمقراطي من حزب الشعب الجمهوري [٢].

في ١٥ من شباط عام ١٩٥٠ ووافق المجلس الوطني على وضع قانون انتخابات جديد[٣] ، تمثلت أهم خطوط هذه الانتخابات في وضعها تحت إشراف القضاء دون أشراف ممثلي السلطة السياسية و بدأت الحملات الانتخابية في جو من الحرية والديمقراطية لا مثيل له في تاريخ تركيا الحديث، إذ أبيحت حرية عقد الاجتماعات والمهرجانات الانتخابية ونشر خطب مرشحى المعارضة، كما سمح لزعماء المعارضة بشرح برامجهم ومبادئ حزبهم عبر الإذاعة الرسمية على قدم المساواة مع مرشحي الحزب الحاكم[٤].

---

(١) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٣٠٨.
(٢) رضا هلال، المصدر السابق، ص٩٦.
(٣) المصدر نفسه ص٩٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٩٦.

فمنذ ١٥ شباط ١٩٥٠ صادق المجلس الوطني التركي الكبير على القانون الذي ضمن الحرية للانتخابات النزيهة، لذلك برز هذا الاتجاه جلياً في ١٤ آيار عام ١٩٥٠ عندما شخصت الانتخابات الوطنية الحرة التي جرت آنذاك حالة الانتصار الساحق الذي حصل عليه الحزب الديمقراطي، الذي فاز بأغلبية مطلقة بعد حصوله على الأغلبية في مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير[١].

شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً كبيراً في تاريخ تركيا المعاصر، وبداية تحول واضحة في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها، وعقب إعلان نتائج الانتخابات انتقل الحكم دستورياً إلى الحزب الديمقراطي، إذ انتخب جلال بايار، رئيساً للجمهورية في ٢٢ آيار عام ١٩٥٠الذي كلف بدوره عدنان مندريس بتشكيل أول وزارة الحكومة الديمقراطيين التي تضمن برنامجها السياسي نقطة أساسية اختلفت فيها عن طروحات وتوجهات الوزارات السابقة التي سيطر عليها حزب الشعب الجمهوري تمثلت بالاهتمام المتزايد بحالة البلاد الاقتصادية عن طريق العمل بالحرية الاقتصادية والحد من سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني[٢].

في حين تقاربت مفردات البرنامج الأخرى مع تلك المفردات التي تناولتها برامج حزب الشعب الجمهوري ومنها تحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم وتأكيد حرية الصحافة ومكافحة الإخطار المعادية للسياسة الكمالية، لذلك سميت الحقبة (١٩٥٠-١٩٦٠) باسم "الجمهورية الثالثة" التي أعقبت "الجمهورية الأولى" برئاسة مصطفى كمال أتاتورك (١٩٢٣-١٩٣٨)، و"الجمهورية الثانية" برئاسة عصمت اينونو (١٩٣٨ _١٩٥٠) وفي مجال السياسة الخارجية أعلنت الحكومة الجديدة استمرارها في سياسة تشجيع توظيف رؤوس الأموال الأجنبية وفتح الأبواب أمام

---

(١) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٢٩٩.
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩٩

الرأسمال الأجنبي، لهذا لم يكن هناك اختلاف في الرأي العام التركي بهذا الخصوص[١].

ثانياً: السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحزب الديمقراطي الحاكم

في مجال الصناعة فقد عملت الحكومة على إيجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة، وباشرت بنقل المشروعات الحكومية إلى القطاع الخاص، حيث أسهمت الحكومة عام ١٩٥٠ بتأسيس مصرف الإنماء الصناعي لأجل تقديم العون والمساعدة للقطاع الخاص عن طريق القروض، مما شهدت صناعات الأنسجة والأسمنت والفولاذ وإنتاج الطاقة الكهربائية تقدماً واضحاً، في حين شهدت مشاريع الاستثمار وبشكل خاص في قطاع البناء، تطوراً كبيراً[٢].

فبخصوص المسألة الأولى عملت حكومة عدنان مندريس على توزيع الأراضي على الفلاحين مقابل ثمن يدفع من قبلهم على مدى عشرين عاماً، وصدر لهذا الغرض قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥١ ، الذي عالج إسكان الفلاحين في الأراضي السبحية الحكومية، كما وزعت أراض أخرى لأغراض التنمية الحيوانية، وتم إنشاء بعض السدود وأدخلت الآلة الحديثة واستعملت الأسمدة في العمليات الزراعية وارتفعت أعداد الجرارات المستعملة في الزراعة، وتدخلت الدولة لدعم الأسعار، إلا أن هذه الإعانات الحكومية لم تصل بشكل مباشر إلى الفلاحين، بل توجهت لمنفعة كبار ملاكي الأراضي[٣] .

وهذا يعني إن تركيا استغلت تلك التطورات استجابة لطلب الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة العسكرية مما ولد ردود فعل قوية لدى المعارضة وقسم من الصحافة

---

(١) خضير مظلوم البديري، مصدر سابق، ص٣٠٠.
(٢) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٣٠٢
(٣) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مصدر سابق، ص٢٣.

التركية إلا إن الحكومة التركية كثفت جهودها كثيراً للسير بهذا الاتجاه الذي أسفر عن انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في ١٨ شباط ١٩٥٢ لذلك كانت السياسة الخارجية عقيمة دفعت إلى سقوط هيبة الدولة[١].

كان لعقد الخمسينات، الذي اتسم بحكومة مندريس، كل مظاهر عهد مستقر، ولكنه مع ذلك شهد العديد من التوترات ، من المؤكد أن الحزب الديمقراطي، جدد انتصاراته الانتخابية في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٧، ولكن بدل أن تستجيب السلطة لآمال الناخبين، انزلقت أكثر فأكثر نحو سياسة قوموية وشعبوية حصراً[٢].

فقد كانت متكأ للهيجانات الشعبية المعادية لليونانيين وتعميماً، معادية للأقليات، مع أنها لم تكن المحرض عليها، والتي اندلعت في اسطنبول في السادس والسابع من أيلول ١٩٥٥، أثيرت شائعات عن تدمير المنزل الأم لأتاتورك في سالونيك، بينما كان مؤتمر لندن ينعقد لإقرار مصير قبرص من قبل أوساط اليمين المتشدد ورابطة قبرص تركية المشجعة من قبل السلطة[٣].

شهد عهد الديمقراطيين تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، ففي مجال السياسة الاقتصادية اهتمت الحكومة بقضيتين أساسيتين، أولهما : تحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية، وثانيهما : تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي[٤].

وعلى الرغم من إن تلك السياسة الاقتصادية أفرزت انتعاشاً في الاقتصاد التركي، إلا إن السنوات التالية من حكم الحزب الديمقراطي رافقها كثير من المشاكل، أبرزها التضخم النقدي الذي واجهته تركيا وهدد استقرارها الاقتصادي، الأمر الذي أدى

---

(١) المصدر نفسه ، ص٣٠٤.
(٢) حميد بوزرسلان، المصدر السابق، ص ٧٨.
(٣) المصدر نفسه، ص٧٩
(٤) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠_ ١٩٨٠ دراسة تاريخية ،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية التربية ،جامعة الموصل، غير منشورة، ٢٠٠٢ ، ص٢٢.

بالحكومة التركية بالتوجه إلى الاعتماد على المساعدات الأمريكية، التي أحدثت تطوراً نسبياً في الصناعة للمرة الأولى في تاريخ حكم الديمقراطيين، ولكنها في الوقت نفسه خلقت مشكلة اقتصادية تمثلت بمشكلة الديون التي ارتفعت إلى (٥) مليار ليرة عام ١٩٦٠ [١].

كما عانت تركيا من مشكلة البطالة، التي عدت من أهم المشكلات التي واجهت حكومة الديمقراطيين خلال عقد الخمسينات، إذ كان للسياسة الاقتصادية أثرها الفاعل في تقليل فرص العمل الزراعي، مما أدى إلى هجرة الأعداد الكبيرة من أبناء الريف إلى المدن التركية، بحيث وصلت نسبة العاطلين عن العمل في المدن التركية إلى ٥٠، ولم تستطع حملة التصنيع التي شهدتها البلاد من التخفيف من حدة البطالة، بل ازدادت بسبب إنهاء عقود الآلاف من العمال الأتراك العاملين في بلدان أوربا الغربية، وفي الوقت نفسه ازدادت الفجوة بين الريف والمدينة إلى الحد الذي كانت هناك نسبة ٣٨% من السكان تعيش في فقر مدقع وتحصل على دخل منخفض جداً لا يلبي الاحتياجات الأساسية[٢].

ونتيجة لذلك وجدت تركيا نفسها إنها بحاجة إلى المساعدات الاقتصادية الأجنبية فاتجهت الى الولايات المتحدة الأمريكية لغرض الحصول على المنح المالية باسم "الأمن المتبادل" و "المساعدة الفنية" وفي الوقت نفسه اندفعت الحكومة التركية لاتخاذ قرارات خطيرة كان الهدف منها الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، فقد أرسلت فرقة عسكرية قوامها (٤٥٠٠) جندي إلى كوريا الجنوبية دون أخبار المجلس الوطني التركي الكبير [٣].

---

[١] نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المصدر السابق ، ص٣٠٣.
[٢] نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المصدر السابق، ص ٢٦.
[٣] خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٣٠٣.

ثالثاً : سياسة الحزب الديمقراطي الحاكم اتجاه المعارضة

عد وصوله إلى السلطة عام ١٩٥٠، سرعان ما تبنى الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس سياسة متشددة تجاه خصومه السياسيين، متناقضاً بذلك مع شعارات الحريات التي أوصلته إلى الحكم.[١]

تحولت حكومة مندريس إلى سلطة استبدادية قامعة، عدلت القوانين الانتخابية بما يتيح للحزب الديمقراطي التفرد في الحكم وسحق منافسه الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، بقيادة الزعيم القومي السابق، عصمت إينونو[٢].

كما اقر المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً آخر تضمن إنزال عقوبة الإعدام بقادة وأعضاء المنظمات والجمعيات التي تعمل على استهداف النظم الاجتماعية والاقتصادية المعمول فيها في البلاد، وبشكل خاص تلك التي تحاول ضرب البني العلمانية القومية للنظام الاجتماعي في تركيا، وفي الوقت نفسه قدمت الحكومة التركية شكوى ضد الحزب القومي، مفادها ان الحزب المذكور يستغل الدين لأغراض سياسية، ويحاول القضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد، إلى محكمة أنقرة التي قررت حل الحزب القومي، فضلاً عن ذلك اصدر المجلس الوطني التركي الكبير قانون "حماية الوجدان والاجتماع" ، الذي منع بموجبه استغلال الدين لتحقيق طموحاته الشخصية والسياسية[٣].

أثارت سياسة الحزب الديمقراطي استياء عاماً في البلاد بوصفها مناقضة المصالح تركيا الوطنية، وبدأت الصحافة التركية توجه انتقاداتها اللاذعة لهذه السياسة التي بدأ أصحابها يضيقون ذرعاً بالنقد يوماً بعد الآخر، إلى الحد الذي لم يترددوا فيه

---

(١) محسن حمزة العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٨٧

(٢) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق ، ص ٧٩.

(٣) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المصدر السابق، ص٣١.

من تقديم حسين جاهد بالتشين عميد الصحافة التركية، وعدد آخر من الصحفيين إلى المحاكمة ليحكم عليهم بالسجن لمدد مختلفة، في حين أحدثت حالة الاختلاف السياسي شرخاً واسعاً بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري في آب ١٩٥٥ إلى الحد الذي قاطع فيه الجمهوريون الانتخابات البلدية وانتخابات الولايات[١].

قادت تلك التطورات الحزب الديمقراطي إلى تصعيد حملته ضد المعارضة ففي عام ١٩٥٥ رفعت الحصانة عن النائب الجمهوري (قاسم كولك) نائب مدينة أضنة والسكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري، لمهاجمته سياسة الحكومة داخل المجلس الوطني التركي الكبير، فضلاً عن إغلاق صحيفة اولوس لسان حال حزب الشعب الجمهوري تحت ذريعة مخالفتها قانون الصحافة المعمول به آنذاك[٢].

منذ عام ١٩٥٧ ، أعلنت حرب مفتوحة على المعارضة تمت دعوة المواطنين إلى التجمع تحت راية جبهة وطنية مُشكلة ضد أنصار إينونو، والتشهير بأعضاء المعارضة والإساءة العلنية إليهم من خلال البرامج الإذاعية، كانت السلطة الديمقراطية، التي لم تتردد في ذكر المشانق وهي تتحدث عن المعارضة، تهدف، اعتباراً من عام ١٩٥٧، إلى إقامة نظام جديد للحزب الواحد، لم تفعل هذه الإجراءات سوى تجذير المعارضة وتوليد حركة طلابية بشكل خاص [٣].

فاقم عامل آخر الوضع : معارضة النخبة الكمالية والجيش الحكومة مندريس، والتي بدأت فعلياً منذ عام ١٩٥٠، لقد وجدت النخبة الجمهورية في الانطواء على مصطفى كمال وإرثه المقدس (والذي يتقاسمه الحزب الديمقراطي أيضاً) مصدراً للمقاومة والراديكالية. ألم يحذر الزعيم الخالد الأمة من الخيانة المحتملة لزعماء البلاد المقبلين؟ ألم يكلف الشباب بحماية إرثه؟ بدل تركيا قوية، فخورة ومستقلة، مطابقة

---

(١) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٣٠٩.
(٢) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، المصدر السابق، ص ٣٥.
(٣) حميد بوزرسلان، المصدر السابق، ص ٧٩.

للصورة التي رسمها النظام الكمالي لنفسه، رأى الشباب والأصغر سناً تركيا ضعيفة معدومة الثقة بنفسها، وتابعة لواشنطن[١].

دفع هذا الاختلال عدداً من المثقفين والضباط الشباب والطلاب لأن يعدوا لكمالية جديدة خيالية إلى حد كبير، مقطوعة تماماً عن وقائع سنوات العشرينات والثلاثينات. وقد عدّت «تجاوزات» الحزب الديمقراطي في المجال الديني (إعادة تعريب الأذان – وإن كان إينونو هو من قرّر ذلك ، الإدخال الاختياري للتعليم الديني في المدارس الابتدائية، تأسيس كلية للتعليم اللاهوتي، المصادقة على المدارس القرآنية، فتح مراقد بعض القديسين» لزيارتها، التسامح حيال الطرق الدينية وتلامذة سعيد النورسي الذين يلقبون بالنورسيين...)، هي الأخرى، بمثابة خيانة للثورة[٢].

طيلة سنوات الخمسينات، ظهرت إلى النور العديد من المبادرات الثورية، أي العسكرية، الهادفة إلى الإطاحة بالسلطة الديمقراطية، كانت آخرها، في عام ١٩٦٠ ، تأسيس لجنة (الاتحاد القومي)، التي اختارت جمال كورسيل، العضو الوحيد فيها الذي يحمل رتبة جنرال بالحكومة المدنية في ٢٧ أيار ١٩٦٠ [٣].

---

[١] حميد بوزرسلان ، ص ٧٩.
[٢] المصدر نفسة، ص٨٠.
[٣] حميد بوزرسلان، المصدر السابق، ص٨٠.

المبحث الرابع

احتدام الصراع السياسي الداخلي ونهاية حكم الديمقراطيين في تركيا ١٩٥٧-١٩٦٠

المبحث الرابع : احتدام الصراع السياسي الداخلي ونهاية حكم الديمقراطيين في تركيا ١٩٥٧_١٩٦٠

ظهرت منذ سنوات الخمسينات العديد من المبادرات الثورية، أي العسكرية، الهادفة إلى الإطاحة بالسلطة الديمقراطية. كانت آخرها، في عام ١٩٦٠ ، تأسيس لجنة "الاتحاد القومي"، المتشكلة أساساً من الضباط الشباب، الذين كان بعضهم يحمل ميولاً يسارية، بينما ينحدر آخرون مثل العقيد توركيش من المعسكر الطوراني، أطاحت اللجنة، التي اختارت جمال كورسيل، العضو فيها الذي يحمل رتبة جنرال، بالحكومة التركية في ٢٧ أيار ١٩٦٠[١].

مثلث المؤسسة العسكرية في تركيا أكثر المؤسسات الحكومية أهمية منذ تأسيس الجمهورية التركية، فهي التي كان لها الأثر الأكبر في قيادة معارك التحرير وانقاذ البلاد من السيطرة الأجنبية بعد الحرب العالمية الأولى، وهي التي بذلت الجهود المضنية من أجل تأسيس الدولة التركية الجديدة التي نقلت البلاد إلى مراحل الحداثة والتحديث[٢].

لم تكن علاقة الديمقراطيين بالجيش علاقة وثيقة، فمنذ وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة عام ١٩٥٠، فإن قادته لم تربطهم روابط قريبة مع المؤسسة العسكرية، ومنهم جلال بايار، الذي عمل رئيساً للوزراء في عهد مصطفى كمال واينونو لم يكن رجلاً عسكريا، فضلاً عن عدنان مندريس، رئيس حكومة الديمقراطيين، فهو في الأصل مالك ارض، ولهذا فإن عنصر التوافق القريب بين العسكريين وبين الزعامة السياسية لم يكن موجوداً في أثناء مدة حكم الحزب الديمقراطي[٣].

---

(١) حميد بوزرسلان، المصدر السابق، ص٨١.
(٢) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٣٣١.
(٣) نوال عبد الجبار سلطان الطائي المصدر السابق، ص ص ٣٧ – ٣٨.

إن تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي كان وراء قيام الانقلاب العسكري الأول في تاريخ الجمهورية التركية، إذ شهدت البلاد مظاهر ذلك التدهور في تدني الإنتاج الزراعي وتكريس الأوضاع الإقطاعية في الريف التركي، فضلاً عن العجز في الميزان التجاري وتدني المستوى المعاشي للسكان وتدهور قيمة العملة التركية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والصحية للسكان التي فشل في حلها الحزب الديمقراطي فشلاً ذريعاً[١].

وفي السياق نفسه فإن نقطة الخلاف المهمة بين المدنيين والعسكريين تعود إلى ما قبل انتخابات عام ١٩٥٧ عندما طلب عدنان مندريس من جنرالات الجيش التخلي عن زيهم العسكري والإسراع بالانضمام إلى الحزب الديمقراطي في انتخابات السنة نفسها، ومع أن بعض الضباط رفضوا الانضمام إلى الحزب وبعضهم الآخر انضم إلى المعارضة، فإن عسكريين عدة تخلوا عن زيهم وانضموا إلى الحزب الديمقراطي من أجل أن يؤثروا في سياسة الحزب في تبني توجه حديث أكثر تمدناً آنذاك[٢]. ولم يقتصر الأمر على ذلك حسب، بل إن حكومة مندريس قامت بنقل ١٩ ضابطاً في كانون الثاني ١٩٥٨ لمجرد انتقادهم للحكومة، التي قررت أيضاً منع اتصال أفراد القوات المسلحة بالمعارضة، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً نتيجة تأثر بعض الضباط الشباب بأفكار الجمعيات الحرة بعد أن أقاموا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وادركوا تمامًا أن مكمن ضعف الأمة التركية يتمثل في طبيعة نظامها الاستبدادي، الأمر الذي دفعهم للاحتكاك مع الضباط ذوي الرتب العالية من الجنرالات للتنسيق معهم وسماع موقفهم بخصوص التغيير[٣].

---

(١) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٣٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.
(٣) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، دار الحرية للطباعة، بغداد، ط١، ١٩٩٠، ص ص ١١٤-١١٥.

في فجر ٢٧ أيار ١٩٦٠، تحركت القوات العسكرية وسيطرت على المرافق الحيوية، واعتقلت قادة الحزب الديمقراطي، وقد أعلن الانقلابيون أن هدفهم هو إنهاء الفوضى وإعادة النظام الديمقراطي، وشملت الاعتقالات كبار المسؤولين، مما شكل نهاية مفاجئة لحكم الحزب الديمقراطي[١]، والنظام العسكري الذي أطاح بحكومة عدنان مندريس وأعدم رئيس الوزراء ووزيرين، مع تخفيف الحكم عن جلال بايار، أحدث صدمة قوية داخل المجتمع التركي، فقد استبدل هذا التدخل مبدأ الديمقراطية البرلمانية بمفهوم «القوى الحيوية» التي تضم الجيش والنخب الكمالية. ورغم ادعاء النظام تمثيل إرادة مصطفى كمال، إلا أنه عمّق الفجوة بين الدولة والشعب، كما رأى أنصار الحزب الديمقراطي أن ما حدث كان انتقاماً من الإرادة الشعبية[٢].

غدا رئيس الوزراء، الذي أعيد إليه الاعتبار في الثمانينات، دليلًا على الديمقراطية، وأثارت قرارات الاتهام ومن ثم الحكم على مندريس ووزيريه، الشبهات حول وعود النظام الجديد بالعدالة[٣].

كما صادفت الضباط الذين قاموا بانقلاب عام ١٩٦٠ ، مشكلتان: الأولى كيفية ترتيب أوضاعهم في قيادة الانقلاب. أما المشكلة الثانية فكانت البحث عن ضابط من الرتب الكبيرة لكسب تأييد القوات المسلحة، وبعد محاولات فاشلة وجدوا ضالتهم في الجنرال جمال كورسيل[٤] القائد السابق للقوات البرية الذى أحيل للمعاش في ٣ من أيار، بعد أن قدم مذكرة لوزير الدفاع عن الأوضاع السياسية، وقد قبل أن يقود الانقلاب، برغم أنه لم يكن على علم بتفاصيل التنظيم الذي وراءه وعندما نجح الانقلاب أتى به الضباط إلى أنقرة على طائرة حربية من منزله في أزمير، وأعلن الجيش أن

---

(١) رضا هلال، المصدر السابق، ص١١٣.
(٢) حميد بوزرسلان، المصدر السابق، ص ٨١.
(٣) المصدر نفسة.
(٤) ولِد عام ١٨٩٥ في مدينة أرضروم وهو رابع رؤساء الجمهورية التركية (١٩٦٠-١٩٦٦) وقائد الجيش (١٩٥٨-١٩٦٠) وأحد ضباط أتاتورك القدامى ورئيس الأركان، نفذ انقلابا عسكريا ضد حكم محمود جلال بايار ورئيس وزرائه عدنان مندريس في ٢٧ مايو ١٩٦٠. (http://ar.Wikipedia.org)

السلطة أصبحت في أيدى لجنة الوحدة الوطنية (Nuc) برئاسة كورسيل الذي عين رئيسا للدولة ورئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع[١].

كانت مواقف الرأي العام التركي الأخرى قد اتسمت بالتذبذب بين مؤيد ومنتقد للانقلاب وعناصره، ولكن يجب أن نشير إلى حقيقة معينة هي الفلاحين الذين يشكلون ٧٠% من مجموع السكان على الرغم من كل الجهود التي بذلها قادة الانقلاب وضباط الجيش لشرح أبعاد الانقلاب لهم، إلا أنهم لم ينسوا عدنان مندريس التي ظلت صورته مفضلة لديهم نتيجة لما قدمه لهم من مساعدات كبيرة ومشاريع ريفية، إذ كانوا المستفيدون من حكمه بعد أن حاول رفع مستواهم المعيشي، أما الموظفون وأصحاب الدخول الثابتة والذين تعرضوا للعديد من المشاكل الاقتصادية بسبب إجراءات حكومة مندريس في المجال الاقتصادي، التي أثرت كثيراً في مستواهم المعاشي، فقد كانوا يعتقدون إن الانقلاب الوسيلة الناجعة لمعالجة مشاكلهم آنذاك، لذلك فإن الانقلاب العسكري حظي بتأييد هؤلاء أيضاً[٢].

وأعلن قادة الانقلاب إن حركتهم ليست موجهة ضد شخص معين أو فئة معينة، وان المواطن سيحترم و تحترم آراؤه وقناعاته وانتماءاته على أساس القانون و مبادئ العدالة[٣].

---

(١) رضا هلال، المصدر السابق، ص١١٤.
(٢) نوال عبد الجبار الطائي، المصدر السابق، ص٤٦.
(٣) خضير مظلوم البديري، المصدر السابق، ص٣٤١.

الخاتمة

يتضح أن هذه المرحلة شكّلت نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ الجمهورية التركية، إذ انتقلت البلاد من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، مما أسهم في إعادة تشكيل البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة. فقد مثّل وصول عدنان مندريس وحزب الديمقراطية إلى السلطة عام ١٩٥٠ بداية مرحلة جديدة اتسمت بمحاولة تحقيق انفتاح سياسي وتخفيف القيود المفروضة في عهد حزب الشعب الجمهوري، إضافة إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر تحررًا هدفت إلى تنشيط الزراعة وتشجيع الاستثمارات.

إلا أن هذه التحولات لم تكن خالية من التحديات، حيث واجهت تركيا خلال هذه الفترة أزمات اقتصادية متزايدة نتيجة التضخم والاعتماد على المساعدات الخارجية، فضلاً عن تصاعد التوترات السياسية بين الحكومة والمعارضة. كما برز دور المؤسسة العسكرية كفاعل أساسي في الحياة السياسية، وهو ما تجسد في انقلاب عام ١٩٦٠ الذي أنهى تجربة الحكم الديمقراطي الأولى وأعاد رسم المشهد السياسي التركي.

وعلى الصعيد الاجتماعي، شهدت تركيا تغيرات ملحوظة تمثلت في تزايد الهجرة من الريف إلى المدن، وتوسع الطبقة الوسطى، إلى جانب بروز تيارات فكرية وثقافية جديدة عكست حالة التحول التي عاشها المجتمع التركي آنذاك. كما أسهمت هذه التطورات في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، خاصة فيما يتعلق بمسألة الهوية بين التوجهات العلمانية والتقاليد الدينية.

وعليه، يمكن القول إن الفترة الممتدة بين ١٩٤٦ و١٩٦٠ كانت مرحلة تأسيسية للتجربة الديمقراطية في تركيا، رغم ما شابها من إخفاقات وصراعات. فقد وضعت هذه المرحلة الأسس للتحولات السياسية اللاحقة، وأظهرت في الوقت ذاته التحديات التي تواجه الدول في مسار الانتقال الديمقراطي.

المصادر والمراجع :

اولاً:الكتب العربية والمعربة

١-احمد نوري النعيمي، العلاقات العربية التركية، دار أمجد للنشر، ط١، الأردن، ٢٠١٧.

٢- احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١١.

٣- احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، دار الحرية للطباعة، بغداد، ط١، ١٩٩٠.

٤- احمد عبد القادر جمال، من مشكلات الشرق الأوسط، دار النشر مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٥٥.

٥-جون فاندرليبي، السياسة التركية والديمقراطية: عصمت إينونو وتأسيس النظام الحزبي المتعدد ١٩٣٨-١٩٥٠م، دار نشر ولاية نيويورك، امريكا، ط١، ٢٠١٢.

٦- حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٩.

٧-خضير مظلوم البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، دار الكتب والوثائق ببغداد، ط١، العراق-بغداد، ٢٠١٦.

٨- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، ط١، ١٩٩٩.

٩- طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، دار نهضة مصر، القاهرة، ط١، ٢٠١٢.

١٠- عبد الله عبد الرحمن، الرجل الصنم، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٣.

١١- عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الاتجاهات التحالفات المرنة سياسة القوة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠٢١.

١٢- قدير مصر أوغلو، السلطان المظلوم وحيد الدين، دار السبيل للنشر، ط١، الأردن، ٢٠١١.

١٣- كريم مطر الزبيدي، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين، جعفر العصامي، بيروت، ط١، ٢٠٢٠.

١٤- لقاء مكي، تركيا صراع الهوية، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، الموصل، ٢٠٠٦.

١٥- محمود شاكر، تاريخ تركيا، المطبعة الإسلامية، ط١، بيروت، ١٩٨٨.

١٦- اندرو مانجو، أتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، أبو ظبي دار الثقافة والسياحة، ط٤، ٢٠١٨.

١٧- برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، ترجمة قاسم عبده قاسم، المركز القومي للترجمة، ط١، القاهرة، ٢٠١٦.

ثانياً:الرسائل والاطاريح الجامعية

١-نوال عبد الجبار سلطان الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.

٢- محسن حمزة العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩

ثالثا:المصادر الالكترونية

١- http://ar.Wikipedia.org